

المستجدات الاقتصادية

الصادرة عن وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية في
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

ديسمبر 2025

المحتويات

3..... مقدمة

أبرز الأخبار والمؤشرات

أولاً: إجراءات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية والبنك المركزي اليمني
4 والمستجدات ذات الصلة:
7 ثانياً: المستجدات المتعلقة ببيئة الأعمال والقطاع الخاص اليمني:
8 ثالثاً: أخبار ذات طابع إنساني وتنموي واقتصادي

9 أسعار الصرف

10 تحليل

13 سيناريوهات المستقبل

مقدمة

تصدر هذه النشرة الاقتصادية الشهرية عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، بهدف تسليط الضوء على أبرز التطورات الاقتصادية في اليمن، وتحليل العوامل السياسية والإدارية المؤثرة في مسار الاقتصاد الوطني وانعكاساتها على حياة المواطنين. وتغطي النشرة بانتظام أهم الأخبار والمؤشرات المالية والنقدية، مثل تحركات أسعار الصرف، إلى جانب القرارات المصرفية والحكومية ذات الصلة بالشأن الاقتصادي. بالإضافة إلى تغطية أهم مستجدات القطاع الخاص والانتهاكات التي يتعرض لها في اليمن. كما تقدم تحليلات مهنية ومعتمّقة تساعد على فهم الاتجاهات الاقتصادية وربطها بسياقاتها المختلفة، بما يجعلها مرجعًا موثوقًا للباحثين وصنّاع القرار وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي.

المعلومات والبيانات الواردة في هذا الإصدار هي نتاج عملية الرصد والتوثيق التي ينفذها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بشكل دوري، وتهدف إلى توفير صورة دقيقة وموضوعية عن المستجدات الاقتصادية في اليمن.

أولاً: إجراءات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية والبنك المركزي اليمني والمستجدات ذات الصلة

« **حذرت** اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات، بعض المؤسسات التجارية التي تحاول الالتفاف على بعض الأنظمة والقوانين والآليات المقررة والتعليمات الصادرة، من إجراءات عقابية صارمة. وناقشت اللجنة مستوى الإنجاز في طلبات تمويل الاستيراد المقدمّة من البنوك وشركات الصرافة لمختلف أنواع السلع والخدمات، حيث عبّرت اللجنة عن تقديرها للجهود التي يبذلها الفريق التنفيذي في التعامل مع تلك الطلبات. وراجعت اللجنة مستوى تنفيذ التكاليفات لممثلي الجهات، ومدى التزامهم بتنفيذها، وشددت على أهمية التعامل الجاد والتطبيق الصارم للآليات التنفيذية والتعليمات الصادرة عن اللجنة.

« **تلقت** اللجنة بعد مائة يوم من عملها 12,931 طلب تمويل وأقرت تمويلات بنحو 2,5 مليار دولار، شملت أساساً القمح والدقيق والمشتقات النفطية. كما ناقشت التقارير الواردة من الجهات المعنية حول المنافذ الجمركية والمشكلات الناتجة عن عدم التزام بعض التجار بالآلية المعتمدة، لتقرّ إجراءات صارمة تشمل عدم الإفراج عن بضائع المخالفين ابتداءً من 1 يناير 2026، وفرض غرامات، وإدراج غير الملتمزين في قوائم الحظر، مع التأكيد على تحديث قواعد البيانات وتعزيز التعاون بين الجهات لضمان الاستقرار وخدمة الصالح العام. ووصل إجمالي التمويلات التي اعتمدها لجنة تنظيم وتمويل الاستيراد نحو ملياري دولار، وهو إجمالي طلبات تمويل الاستيراد المقدمّة من البنوك وشركات الصرافة لمختلف السلع والخدمات.

« **أعلنت** شركة بترومسييلة في 4 ديسمبر، استئناف عمليات التشغيل بشكل تدريجي، بعد تحسّن الأوضاع الأمنية وتأمين الحقول والمنشآت النفطية في قطاعات المسيلة بمحافظة حضرموت شرقي اليمن. وجاء ذلك بعد أن كانت الشركة قد أعلنت في وقت سابق اضطرار فرقها الفنية إلى إيقاف كامل العمليات في القطاع (14)، إثر تدهور الوضع الأمني حول منشآت الشركة، وتعرّض بعض المواقع لمحاولات اقتحام، إلى جانب توترات أمنية متصاعدة بين مجاميع مسلحة من حلف قبائل حضرموت وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي.

« **شهدت** مختلف المحافظات أزمة غاز إثر تقطعات قبلية استهدفت مقطورات الغاز في مأرب. وأكد مصدر مسؤول في الشركة اليمنية للغاز أن الشركة سعت إلى إنجاح جهود الوساطة الهادفة إلى رفع الحصار الذي فرضته قطاعات قبلية في محيط قطاع صافر.

« **أعلنت** شركة الغاز أنها سلّمت 461 مقطورة غاز إلى المحافظات المحررة لتغطية نقص الإمدادات. وأوضح المدير التنفيذي للشركة، المهندس محسن بن وهيط، أن الشركة بدأت منذ اللحظة الأولى من رفع القطاعات بإطلاق أسطول مكوّن من 461 مقطورة، تكفي لتعبئة نحو 1,800,852 أسطوانة غاز منزلي، بما يغطي الاحتياجات في المحافظات ويعيد التوازن للوضع التمويني.

« **توقيع** مذكرة تفاهم بين مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية وشركة بريما الاستثمارية المحدودة، نصّت على إعادة تأهيل وتطوير وتشغيل ميناء المخا التاريخي في محافظة تعز، بكلفة بلغت 130 مليون دولار. وأوضحت إدارة الميناء أن مشروع التطوير شمل رفع عمق الميناء إلى 12 متراً، بما يتيح له استقبال سفن كبيرة تصل حمولتها إلى 50 ألف طن، بما في ذلك سفن الحاويات.

« **أعلنت** وزارة المالية في عدن عن إطلاق التعزيزات المالية الخاصة بمرتبات موظفي الدولة في القطاعين المدني والعسكري، بما في ذلك مستحقات الشهداء والجرحى، عن عدد من الأشهر السابقة من عام 2025، وقام البنك المركزي بصرف راتبين لجهاز الدولة العسكري والمدني (سحب على المكشوف) وهو أمر ظل يرفضه محافظ البنك أحمد غالب إلا أنه قبل به كخطوة اضطرارية للحفاظ على مؤسسات الدولة والتزاماتها واعطاء فرصة للسياسيين للتوصل لتسوية.

« **رئيس** مجلس القيادة الرئاسي يناقش مع محافظ البنك المركزي اليمني تداعيات قرار صندوق النقد الدولي بوقف أنشطته في اليمن، على خلفية الإجراءات الأحادية التي قام بها المجلس الانتقالي في المحافظات الشرقية.

« **أقرّ** مجلس إدارة البنك المركزي اليمني، في ختام دورته العاشرة التي انعقدت في عدن برئاسة المحافظ أحمد غالب، مشروع موازنة البنك للعام 2026 بعد إدخال التعديلات اللازمة. وناقش المجلس مستجدات الأوضاع المالية والاقتصادية، وموقف الموازنة العامة والاحتياطيّات والالتزامات المحلية والدولية لعام 2025، كما أقرّ خطة المعهد المصرفي للعام المقبل بعد إعادة هيكلته. واستعرض عروض الشركات الدولية لمراجعة حسابات البنك لعام 2025 وشكّل لجاناً قانونية للتعامل معها، إلى جانب مناقشة تقارير المشاريع المنفذة ومعالجة الإشكاليات المرتبطة بها.

وأكد المجلس التزام البنك بأداء مهامه القانونية باستقلالية وحياد، بما يضمن استقرار النظام المصرفي وانسيابية استيراد السلع الأساسية، مثنياً جهود لجنة تمويل وتنظيم الواردات في دعم الاستقرار وتنظيم بيئة الأعمال.

« **أصدر** محافظ البنك المركزي قرارات بإيقاف التراخيص الممنوحة لشركتي العماري والمفلحي للصرافة ومنشأة الجدحي للصرافة، وإغلاق مقراتها. كما أصدر قرار سحب الترخيص الممنوح لفرع شركة العامري في كريتر عدن، وفرع شركة الشارقة إكسبرس في مأرب-محطة بن معيلي، وإغلاق مقراتها. وجاء صدور القرارين استناداً إلى المخالفات المثبتة في تقرير النزول الميداني المرفوع من قطاع الرقابة على البنوك.

ثانياً: المستجدات المتعلقة ببيئة الأعمال والقطاع الخاص اليمني:

« **أعلنت** حكومة جماعة الحوثيين عن حوافز ومزايا وإعفاءات لمشاريع الاقتصاد المجتمعي، حيث منحت إعفاءً كاملاً بنسبة 100 بالمائة من الرسوم الجمركية والضريبية على الموجودات الثابتة وقطع الغيار، إضافةً إلى إعفاء بنسبة 75 بالمائة على مدخلات الإنتاج. كما دعت القطاع الخاص إلى الالتزام بالقرار المشترك الخاص بتوطين الصناعات المحلية بشكل نهائي، وأكدت أنه تم الإفراج عن جزء من البضائع المستوردة المقيدة والمشمولة بالقرار في المنافذ الجمركية.

« **أعلنت** الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة تعز عن فتح باب التقديم أمام شركات القطاع الخاص الراغبة في إدارة المنصة الإلكترونية المتخصصة في تسويق المنتجات الزراعية – وفي مقدمتها البن والبصل والعسل – للأسواق الخارجية، وذلك ضمن مشروع الوصول إلى الأسواق، بدعم من البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن والبنك الإسلامي.

« **أوضحت** الغرفة التجارية الصناعية في تعز أن العديد من المستوردين في المدينة اشتكوا من إجراءات الربط لمسمى ضريبة المبيعات، التي شملت مؤخراً تجار الجملة المحلية تحت مبرر فوارق أسعار الصرف، مطالبةً مكتب ضرائب تعز بتطبيق القانون الذي يقضي بدفع رسوم بنسبة 5 بالمائة في الميناء عند الإفراج الجمركي.

« **تم** إشهار المجلس الاقتصادي التنموي المحلي كمنصة مؤسسية استشارية وتنسيقية تهدف إلى تعزيز الحوار الاقتصادي وتوحيد الجهود لدعم مسارات التعافي والتنمية المحلية المستدامة، بالشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين، في خطوة تُعد الأولى من نوعها في اليمن.

ثالثاً: أخبار ذات طابع إنساني وتنموي واقتصادي:

« أعلن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، بالتعاون مع وزارة الخارجية والكونغرس والتنمية البريطانية، عن تقديم مساعدات إنسانية وإغاثة لليمن بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي.

« أعلنت الحكومة اليابانية عن تقديم حزمة مساعدات إنسانية جديدة لليمن بقيمة نحو 13,8 مليون دولار.





« أعلنت حكومة عدن عن توقيع اتفاقية مع المملكة العربية السعودية ومنظمة اليونسكو بقيمة 40 مليون دولار، لدعم التعليم الأساسي وتطوير البنية التحتية لقطاع التعليم في مناطق الحكومة.

رابعاً: متوسط أسعار الصرف في عدن وصنعاء خلال شهر
ديسمبر 2025م:

أسعار صرف العملات

مقابل الريال اليمني

ديسمبر 2025م

العملة	شراء	بيع
عـ دـن		
دولار أمريكي 		1633
ريال سعودي 		428
صـ نـعـاء		
دولار أمريكي 		535
ريال سعودي 		139

شهدت اليمن أحداث عاصفة خلال شهر ديسمبر 2025م بدأت مع تمدد قوات المجلس الانتقالي الجنوبي « المطالب بالانفصال » إلى محافظتي حضرموت والمهرة وسيطرة قواته بصورة كاملة على كامل المحافظات الشرقية بما فيها منابع النفط في المسيلة بحضرموت. الأمر الذي أدى الى الخروج الاضطراري لرئيس مجلس القيادة الرئاسي ورئيس الحكومة وأغلبية وزراء الحكومة من عدن، وبدء حالة من الاضطرابات الأمنية والعسكرية انتهت بإعلان محافظ حضرموت المعين حديثا سالم الخنبشي بدء عملية عسكرية مدعومة من قيادة تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية لاستعادة المحافظة وتمكين درع الوطن » قوات مدعومة سعوديا « من بسط نفوذها على كافة المحافظات الشرقية، إلى جانب قوات النخبة الحضرمية في المنطقة العسكرية الثانية ثم الانتقال إلى عدن ولحج والسيطرة على الأوضاع إلى جانب قوات العمالقة.

وجاءت تلك التطورات العسكرية على الأرض عقب إعلان رئيس مجلس القيادة الرئاسي د. رشاد العليمي من العاصمة السعودية الرياض حالة الطوارئ لمدة 30 يومًا وإخراج الإمارات العربية المتحدة من اليمن وانهاء اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين، كما قام الطيران السعودي باستهداف سفينتين محملتين بالسلح رست في ميناء المكلا قادمة من الإمارات العربية المتحدة كانت مخصصة لدعم حليفها « المجلس الانتقالي الجنوبي »، ومثل ذلك التصعيد حالة من صراع بات يتفاقم بين الحليفين؛ المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وبعد عشر أعوام من التنسيق المشترك، تبادل الأدوار، وإدارة المصالح والنفوذ في الأراضي اليمنية.

ورغم تلك التحولات الكبيرة في الشأن العسكري والأمني والسياسي إلا أن الأوضاع الاقتصادية، شهدت نوع من الاستقرار النسبي، إذ حافظت العملة الوطنية الريال على مستوى سعر الصرف الرسمي المقرر من البنك المركزي بحدود 1610 ريال يمني للدولار الواحد، فيما استمر تدفق السلع من الموانئ اليمنية، رغم سريان الحظر للأجواء والموانئ حيث أعادة قوات التحالف سيطرتها إلى الأجواء والموانئ اليمنية.

ويعزا استقرار سعر العملة اليمنية إلى الإجراءات الفاعلة والرقابة الصارمة التي يقوم بها البنك المركزي اليمني في عدن على سوق الصرافة وبيع وشراء العملة، واستمرار لجنة تمويل الواردات في عملها في ظل الأحداث الأمنية والعسكرية الملتهبة، ناهيك عن حسم الأوضاع العسكرية بسرعة دون خسائر مادية أو بشرية كبيرة مكلفة سواءً السيطرة السريعة لقوات الانتقالي على المحافظات الشرقية لليمن « حضرموت، المهرة »، أو العملية العكسية الخاطفة لاستعادتها منه والتي لم تتجاوز يوم واحد تقريبًا.

ورغم القرارات الصادرة عن رئيس مجلس القيادة الرئاسي الهادفة إلى إعادة تطبيع الأوضاع السياسية والأمنية في العاصمة المؤقتة عدن، والمتمثلة في تعيين محافظ جديد لعدن، والإعلان عن لجنة عسكرية لتوحيد كل فصائل القوات العسكرية تحت قيادة التحالف، وإعلان إغلاق السجون غير الرسمية والمعتقلات، والدعوة لحوار جنوبي - جنوبي برعاية سعودية يخص القضية الجنوبية إلا أن مؤسسات الحكومة ما تزال تعاني من شلل شبه تام جراء غياب معظم الوزراء بما فيهم رئيس الحكومة. وتواجه الحكومة اليمنية تحد كبير في شحة الإيرادات حيث لم تتمكن حتى الآن من دفع مرتبات العسكريين للأشهر الأربعة الأخيرة من العام الماضي 2025م كما لم تتمكن من تسليم مرتبات شهري نوفمبر وديسمبر لمعظم العاملين في القطاع المدني ويتم تسخير الأعمال في المؤسسات السيادية في عدن بالحد الأدنى من كفاءتها التشغيلية جراء الأحداث الأخيرة.

ومن المبكر الحديث عن عودة الحكومة إلى عدن في المرحلة الراهنة إلا أنه بات من الواضح إصرار معظم القوى المكونة للشرعية على ضرورة ترتيب الملف الأمني والعسكري تحت قيادة واحدة وإعادة بناء كافة المؤسسات على أسس سليمة استعداداً لمرحلة مقبلة من إدارة الأزمة اليمنية برعاية سعودية.

من غير الواضح بأن حالة الاستقرار الأمني والعسكري في عدن والمدن المجاورة لها بما فيها محافظة الضالع مسقط رأس عيدروس الزبيدي رئيس مجلس الانتقالي الجنوبي الذي فر إلى الإمارات، سوف تستمر خلال الأيام المقبلة عقب تسلم قوات درع الوطن والعمالق - والأخيرة قوات كانت تتبع الإمارات العربية المتحدة قبل أن ينتقل ولاؤها للسعودية عقب التحاق عضو مجلس القيادة الرئاسي عبدالرحمن المحرمي بأعضاء مجلس القيادة الآخرين في الرياض - وتكليف القوتين لتولى المسائل الأمنية والعسكرية بديلاً للأزمة الأمنية التي كانت تتبع قيادات المجلس الانتقالي الجنوبي مثل عيدروس الزبيدي وغيره من القادة.

وعادت حركة البضائع والشحن إلى الموانئ اليمنية إلى طبيعتها حسب تأكيدات مصادر رسمية لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، رغم تأثر ميناء المكلا بالأحداث وتوقف ميناء شحن في المكلا منذ ما قبل الأحداث الأخيرة، إلا أن حركة الطيران لم تعود إلى سابق عهدها حيث ما تزال الاستعدادات جارية لاستئناف الرحلات من مطاري سيئون والريان بحضرموت حيث تعرض المطارين إلى عمليات نهب للعديد من المعدات والتجهيزات التي يمتلكها المطارين أثناء الأحداث العسكرية الأخيرة.

وبالنسبة لمطار عدن الدولي فقد تم إعادة تشغيل الملاحة الجوية، بين عدن ومدن الرياض وجدة وعمّان والقاهرة، مع توقف لبعض الوجهات الأخرى.

أما ميناء شحن الحدودي مع سلطنة عمان ورغم إعادة فتحة رسمياً إلا أن الحركة التجارية فيه شبه متوقفة عملياً بسبب إضرابات التجار ومكاتب التخليص الجمركي احتجاجاً على رفع الرسوم الجمركية، ما أدى إلى توقف إدخال معظم البضائع باستثناء الشحنات الضرورية مثل الخضار والفواكه، وما يزال ميناء نشطون البحري في المهرة متوقف عن العمل منذ عامين بعد نقل الحركة التجارية وتجارة السيارات إلى ميناء الشحر في حضرموت، نتيجة استمرار عمليات التهريب والعمل العشوائي داخل الميناء. وأصدرت الحكومة قراراً بإيقافه في فترة سابقة.

سيناريوهات المستقبل

عقب كل هذه التطورات السياسية والعسكرية والأمنية التي شهدتها اليمن من المتوقع أن تشهد اليمن هدوءً تدريجيًا مع قيام المملكة العربية السعودية بإعطاء ملف اليمن أهمية كبيرة وعزمها إعادة ترتيب مكونات السلطة الشرعية في المناطق المحررة، وذلك تمهيدًا لمفاوضات سلام يتوقع أن تبدأ مع جماعة الحوثيين في مرحلة لاحقة.

ففي حال نجحت السعودية في إعادة هندسة الوضع في كافة مناطق الشرعية وإيجاد مسار سياسي واضح يضمن عودة الحكومة ومؤسسات الدولة إلى العاصمة المؤقتة عدن فإن ذلك سيؤدي إلى تحسن اقتصادي مؤكد لاسيما وأن المتوقع أن تقوم المملكة العربية السعودية بتقديم دعم مادي للحكومة خلال المرحلة المقبلة بعد أن تكون قد تهيأت الظروف لعودتها إلى العاصمة المؤقتة عدن.

كما سيحافظ الريال اليمني على مستواه على الأقل خلال الأشهر القليلة المقبلة مدفوعًا بتحويلات المغتربين لاسيما مع اقتراب شهر رمضان المبارك وكذلك نتيجة تدفق الدعم العسكري الخارجي للتشكيلات العسكرية المدعومة سعوديًا أبرزها قوات درع الوطن. كما ستتمكن الحكومة من تسليم المرتبات المتأخرة لديها لاسيما قبيل شهر رمضان المبارك الذي يفصلنا عنه شهر تقريبا.

وفي حال لم نشهد استقرارًا وترتيب وضع القوات الأمنية والعسكرية على الأرض واستمرت حالة تعدد الولاءات سواءً بصورة واضحة أو خفية، من المتوقع أن تبقى حالة الاستقرار للعملة عند مستواها، ولكنها ستكون عرضة للانحيار في أي لحظة ناهيك عن استمرار البيئة غير المشجعة للعمل والاستثمار حيث ستستمر الجبايات غير القانونية وحالة الفوضى الموجودة حاليًا.



يُعدّ مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC) أحد أبرز منظمات المجتمع المدني في اليمن. تأسس المركز عام 2008، ويمتلك خبرة واسعة في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، وتفعيل المشاركة المجتمعية، ودعم المناصرة القائمة على الأدلة، وتطوير الإعلام، إلى جانب التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء.

يسعى المركز إلى الإسهام في تحسين النظام الاقتصادي في اليمن وجعله أكثر شفافية وعدالة، من خلال تعزيز قيم الشفافية والحوكمة الرشيدة ومشاركة المواطنين في صنع القرار، ودعم تطوير قطاع إعلامي حرّ ومهني ومستقل، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب، والحد من آثار النزاع على مسارات التنمية، بما يسهم في تحقيق السلام المستدام.

اليمن تعز - حي الدحي



٠٠٩٦٧ -٤- ٢٣٩٢٠٦



www.economicmedia.net



economicmedia@gmail.com



@Economicmedia



Economicmedia